

Grammatical Interpretation in The Book (Al-Tayseer Fil-Tafseer), By Abi Hafs Al-Nasafi, “Al-Marfou’at” As A Model

Abdul-Adheem Qais Hadi^{1,*}, Ali Hussain Khudair Al Shammari²

¹ Department of Arabic Language, College of Arts, University of Anbar, Ramadi, Iraq

² Center for Strategic Studies, University of Anbar, Ramadi, Iraq

*alaa.kaes13@gmail.com

KEYWORDS: Interpretation, Grammatical, Quran Readings, Explanation, Al-Nasafi



<https://doi.org/10.51345/v34i2.653.g352>

ABSTRACT:

This study seeks to identify the (grammatical interpretation of Imam Omar bin Muhammad Abi Hafs Al-Nasafi (d. 537 AH) in his book: (Al-Tayseer fil-Tafseer) Al-Marfu’at as a model), and to shed light on his distinctive methodology that he followed in his book and to show the extent to which this interpretation accommodates the grammatical interpretation. And its impact in directing the meaning, as well as the value shown by this aspect in the interpretation, as Abu Hafs Al-Nasafi reviews in his book many of the Qur’anic readings that were received from the scholars of readings; In addition to his grammatical interpretation of these readings, and to achieve the purpose of this study, its course has been divided into issues preceded by an introduction, and followed by a number of matters that we consider to be of importance.

التأويل النحووي عند أبي حفص النسفي في كتابه (التبسيير في التفسير) المرفوعات أنموذجاً

م.م. عبد العظيم قيس هادي^{1*}, أ.د. علي حسين خضرير الشمري²

¹قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق

²مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق

*alaa.kaes13@gmail.com

الكلمات المفتاحية | التأويل، النحو، القراءات القرآنية، التفسير، النسفي.



<https://doi.org/10.51345/v34i2.653.g352>

ملخص البحث:

تنبغي هذه الدراسة التعرف إلى (التأويل النحووي عند الإمام عمر بن محمد أبي حفص النسفي (ت 537 هـ) في كتابه: (التبسيير في التفسير المرفوعات أنموذجاً)، وتسلیط الضوء على منهجه المميزة التي اتبعها في كتابه وبيان مدى استيعاب هذا التفسير للتأويل النحووي، وأثره في توجيه المعنى، فضلاً عن القيمة التي يظهرها هذا الجانب في التفسير، إذ يستعرض أبو حفص النسفي في كتابه الكثير من القراءات القرآنية التي وردت عن علماء القراءات؛ فضلاً عن تأويله النحووي لهذه القراءات، ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة فقد جاء مسارها مقسماً على مسائل تسبقها مقدمة، وتعقبها جملة من الأمور نحسبها على جانب من الأهمية سلطناها تحت عنوان: أهم النتائج.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فمن الجدير بالذكر أنَّ النَّحَا ذَكَرُوا وجوه الرُّفْعِ في كتبهم وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي يسرد لنا واحداً وعشرين وجهاً للرُّفع في كتابه: (الجمل في النحو) منها: الفاعل، وما لم يذكر فاعله، والمبتدأ، وخبره، واسم (كان وأخواتها)، وخبر (إنْ وأخواتها)، وقدان الناصب والبينة والحكاية، والتحقيق، وخبر الذي، ومن، وما، والحمل على الموضع، وما بعد مذ، وخبر الصفة، والنداء المفرد، والفعل المستأنف، والقسم، والرُّفع بـ(هل وأخواتها)، وعلامة الرفع ستة أشياء الضمة والواو والفتحة والألف والنون والسكنون فمثال الضم: بكر، ومثال الواو في قولهم: أَخْوك وأَبُوك، ومثال الفتحة في قولهم: عبْدَ اللهِ فِي الْاثْنَيْنِ، ومثال الألف في قولهم: الزيدان والبكران ومثال النون في قولهم: يكتبان يكتبون، ومثال السكون في قولهم: يرمي ويقضى ويغزو يسعى⁽¹⁾،

من الجدير بالذكر قد اخترت كتاب: (التبسيير في التفسير) لأبي حفص النسفي (ت 537 هـ)؛ لأنّين التأويل النحووي للقراءات القرآنية فيه، واختارت بعض القراءات التي أولها أبو حفص النسفي نحوياً في كتابه، وأجريت عليها دراستي، وكان موضوع بحثي بعنوان: (التأويل النحووي عند أبي حفص النسفي في كتابه (التبسيير في التفسير) المرفوعات ألموذجا) حيث حمل هذا البحث في طياته مقدمة وبعدها درست التأويل النحووي لسبع قراءات وجعلتها مسائل، والمسائل التي تناولتها بالبحث هي: الرفع على أنه اسم ليس، والرفع على أنه اسم كان، والرفع على أنه فاعل، والرفع على أنه مبتدأ، والرفع على أنه خبر، والرفع على العطف، والرفع على أنه فاعل كان التامة.

بعد ذلك لا بد من الذكر في أهمية هذا البحث إذ تتعلم من ذكر تعدد وجوه القراءات، ولكل وجه من هذه القراءات معنى؛ لأنّ تغيير الحالة الإعرابية يؤدي إلى تغيير المعنى، وأولت هذه القراءات ليس عند أبي حفص النسفي فقط بل من قبل علماء النحو والتفسير.

ثم أكملت بحثي بخاتمة ذكرت فيها الأمور والنتائج التي توصلت إليها، ثم ثبتت المصادر والمراجع؛ إذ اعتمدت على بعض المصادر المتوفرة التي في متناول اليد، مثل: كتب معاني القرآن منها، معاني القرآن للقراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وبعض كتب التفاسير، منها، تفسير الكشاف للزمشي، والتفسير الكبير للرازي، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والدر المصور للسمين الحلبي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 000 ١٤.

التأويل لغة: أول: الهمزة والواو واللام أصل: وهو ابتداء الأمر وانتهاؤه، مؤنثه الأولى، جمع الأولى أوليات، والتأويل تفسير ما مؤول الشيء إليه، ومنه: (أوله) تأوياً و(تأوله) معنى، ومنه (آل) الرجل، أي: أهله وعياله و(آله) أيضاً أتباعه، و(الآل) الأداة ويقال: (آل) الأمير، أي: رعيته من باب (إيلاً)، أي: ساسها وأحسن رعايتها، ومنهم من يقول: تأسيسه من واوين تليهما لام⁽²⁾.

التأويل اصطلاحاً: "نقل الظاهر عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ فهو من آل الشيء إلى كذا، أي: صار إليه"⁽³⁾.

التأويل عند النحوين: "صرف الكلام عن ظاهرة إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"⁽⁴⁾.

فضلاً عن ذلك أن السيوطي نقل عن أبي حيان في شرح التسهيل أن "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأنّل، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلّم إلا بها: فلا تأويل"⁽⁵⁾.

"المراد بالجادة: القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عند النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوی واللغوي"⁽⁶⁾،

وقيل: "المراد بالجادة: معظم الطريق، أو الطريقة المسلوكة الواضحة، ومعنى ما قاله أبو حیان ونقله السیوطی: أنه إذا كانت الطريقة التي يسلكها المتكلمون الفصحاء قد جاءت على شيء ثم جاء ما يخالفها؛ ساغ تأويل هذا المخالف؛ لأنَّه لا يمكن رده"⁽⁷⁾.

أبو حفص النسفي:

السمه: هو عمر بن محمد بن احمد بن اسماعيل بن محمد بن لقمان النسفي السمرقندی الحنفی الحافظ أبو حفص، نجم الدين النسفي: ولد بنسف وإليها نسبته، ونسف هي نخشب بما وراء النهر، وصنف كتاباً منها «كتاب القند في علماء سمرقند»، وقيل له «مئة مصنف»، جاء إلى بغداد وحدث وتوفي بسمرقند⁽⁸⁾.

شهرته: (قال ابن السمعانی كان إماماً فاضلاً متقدماً صنف في كل نوع من التفسير والحديث والشروطنظم الجامع الصغیر لحمد بن الحسن وورد بغداد حاجاً وحدث عن إسماعيل بن التنوخي وجماعة وقال شیوخی خمس مائة وخمسون رجلاً قال وأجاز لي جميع مروياته وذكر أنه خرج تسعه وعشرين حدیثاً عن تسعه وعشرين شیخاً كل شیخ حدیث قال فلما وافیت سمرقند استعرت عدّة كتب من تصانیفه فرأیت فيها أوهاماً كثیرة خارجة عن الحد فعرفت أنه كان من أحب الحديث ولم يرزق فهمه مات سنة سبع وثلاثين وخمس مائة عن خمس وسبعين سنة مؤلف كتاب القند من علماء سمرقند قلت وهو صاحب المنظومة المشهورة عند الحنفیة وذكر أنه فرغ منها بعد الخمس مائة ورتبتها على عشرة أبواب بحسب الاختلاف والاختلاف بين الأئمة وهم أبو حنیفة واصحابه وزفر والشافعی ومالك رضي الله عنهم أجمعین⁽⁹⁾.

مؤلفاته: له مؤلفات كثیرة، حيث كان عالماً بالتفسير والأدب والتاريخ، ويعد من فقهاء الحنفیة، قيل: له نحو مئة مصنف، منها "الأکمل الأطوال" وألف كتاباً في التفسیر، منها: "التیسیر فی التفسیر" و"المواقیت" و"الإشعار بالاختيار من الأشعار" عشرون جزءاً، ونظم الجامع الصغیر، وألف كتاباً في الفقه، منها: "في فقه الحنفیة، و"قید الأواید"، ومنظومة المخالفیات"، وألف كتاباً في التاريخ، منها: "القند في علماء سمرقند"، عشرون جزءاً، و"تاریخ بخاری"، وألف كتاباً في لغة الفقه، منها: "طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهیة"، وألف كتاباً في العقائد، منها: "یعرف بعقائد النسفي"، وكان يلقب بمفتی الثقلین⁽¹⁰⁾.

طلابه: روی عنه عدد لا يأس به من طلاب العلم منهم: ابنه أَحْمَدُ بْنُ عَمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النسفي وعمر بن محمد بن عمر العقيلي وعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني⁽¹¹⁾.

نبذة مختصرة عن الكتاب: (التسير في التفسير)

يعد هذا الكتاب فريداً في بابه ولا يمكن أن يعُد من تلك الأمهات، إذ لم ينسج أحد على منواله إذ يعد جاماً للفرائد، زاخراً بالفوائد، قد خطّ ييد درية خبيرة ذات فكر ثاقب البصيرة، إذ أنَّ مؤلفه أباً حفص النسفي قد فاق أقرانه علماً وفضلاً، إذ كتب في الفقه وغيره وكانت معروفة شرقاً وغرباً وكان مشهوداً له في إمامته بعلم اللغة والنحو ويعد أيضاً من المتقدمين المعاصرين لأئمة التفسير الكبار أمثال الزمخشري وأبن عطية وطبقتهما، فلم ينهل من كتبهم ولا اتكأ على أقوالهم، فلذلك يعد تفسيره من المراجع الحامة التي استفاد منها الكثير من الذين جاءوا بعده من المفسرين وغيرهم؛ وذلك لما حواه من الكثير من العلوم والآثار، وما ضمه من النكات والأفكار التي أكثرها من إبداعه ليس نقلًا من غيره كما هو الحال عند الكثير من المفسرين الذين يعولون في تفاسيرهم على النقل عنمن سبقهم، فضلاً عن ذلك يذكر أنَّ أباً حفص النسفي في كتابه (التسير في التفسير) قد سعى لتحقيق أمرين اثنين:

الأول: الارتقاء بالإيمان والتقوى؛ وذلك لكترة ما حواه من الموعظ والحكم، والتذكير بالله، ونقل العبارات من العلماء العاملين، وأهل الرهد المخلصين.

الثاني: الارتقاء بالعلم بالقرآن لغة وإعراباً، وتفسيراً وتأوياً، مع حشد الأقوال ونقل الآثار، مما تفرد بكثير منه هذا التفسير، فماله في الكتب المطبوعة من نظير، وقد سماه: **التسير في التفسير**، وكان اسماً على مسمى، فهو ميسر لمن قرأه، ميسر معرفة التفسير على من طالعه⁽¹²⁾.

أولاً: الرفع على أنه اسم ليس

لِيْسَ الْبَرُّ أَنْ تَوْلُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبَرَّ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكَتَابِ وَالثَّبِيْنِ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حِبَّةِ ذُوِّ الْقَرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلَيْنِ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الرِّزْكَةَ وَالْمُؤْفَفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَلَاسِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿البَّقْرَةَ: 177﴾.

قرأ حمزة قوله: (ليس البر أن تولوا) بنصب الراء⁽¹³⁾.

وقرأ الباقون قوله: (ليس البر أن تولوا) بفتح الراء⁽¹⁴⁾.

ذهب الزجاج⁽¹⁵⁾، وابن خالويه⁽¹⁶⁾، وابن زنجلة⁽¹⁷⁾، وأبو إسحاق التعلبي⁽¹⁸⁾، وأبو حفص النسفي⁽¹⁹⁾، والقرطبي⁽²⁰⁾، إلى أنَّ التأويل النحوي لقراءة النصب لقوله: (البر) منصوبة على أنها خبر (ليس)، وأن يكون قوله: (أن تولوا) مصدراً مهولاً من (أن الفعل) في محل رفع اسم (ليس)، تقديره: (تولية وجوهكم).

ويرى أبو علي الفارسي حجة من نصب قوله: (البر) أنه حكي له عن بعض شيوخه أنه يرى أن يكون الاسم: «أن وصلتها» أول وأحسن؛ وذلك لشبهها بالمضمر إذ إنها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فكأنه اجتمع مضمر ومظهر، والأولى إذا اجتمعا أن يكون المضمر اسمًا من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر⁽²¹⁾، وزعم ابن جنی أنَّ ابن مجاهد قال: (إِذَا كَانَ هَكُذَا لَمْ يَجِزْ أَنْ يَنْصُبَ الْبَرُّ)⁽²²⁾، ثم عقب ابن جنی على ما ذهب إليه ابن مجاهد: (الذِي قَالَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ الظَّاهِرَ فِي هَذَا لَكِنَّ قَدْ يَجِزُّ أَنْ يَنْصُبَ وَمَعَ الْبَاءِ وَهُوَ أَنْ تَحْتَلِ الْبَاءَ زَائِدَةً كَفَوْهُمْ كَفَى بِاللَّهِ وَكَوْلُهُ تَعَالَى {وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ} أَيْ كَفِيفِنَا فَكَذَلِكَ لَيْسَ الْبَرُّ بِأَنْ تُوَلُوا بِنْصُبَ الْبَرُّ كَمَا فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ)⁽²³⁾.

والذي يراه العكيري أنَّ قراءة قوله: (البر) نصباً على أنها خبر (ليس) هي أقوى من أن تكون رفعاً وإنما قوى: لأنَّ (أنْ تُوَلُوا) أَعْرَفُ مِنَ الْبَرِّ، إذ كَانَ كَالْمُضْمَرُ فِي أَنَّهُ لَا يُوصَفُ، والْبَرُّ يُوصَفُ، وَمِنْ هَنَا قَوْيَتُ القراءة بالصلب في قوله: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ)⁽²⁴⁾.

وعَلَى الْقَرْطَبِيِّ قِرَاءَةُ النَّصْبِ لِقولِهِ: (البر)، أَنَّ (ليس) مِنْ أَخْوَاتِ كَانِ، وَيَقُولُ بَعْدِهَا الْمَعْرِفَتَانِ فِيَأْيَهُمَا شَيْءٌ أَنْ تَحْتَلِ الْأَسْمَاءُ أَوَ الْخُبُرَ، فَلَمَّا وَقَعَ بَعْدُ (ليس): "البر" نَصْبٌ، وَجَعَلَ "أنْ تُوَلُوا" هُوَ الْأَسْمَاءُ، وَكَانَ الْمَصْدَرُ أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَسْمَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَكِّرُ، وَ(البر) قَدْ يَتَنَكِّرُ وَالْفَعْلُ أَقْوَى فِي التَّعْرِيفِ⁽²⁵⁾.

ويرى أبو حيان الأندلسي الوجه في قراءة النصب هو أنَّ يلي مرفوعاً؛ لأنَّها منزلة الفعل المتعدد، وقراءة النصب أولى، وهو جعل (أنْ تُوَلُوا) اسمًا لـ(ليس): وجعل (البر) خبراً لها، وأنَّ فعلها أقوى من المعرف بـ(أَنْ) في التعريف⁽²⁶⁾.

ويرى السَّمِينُ الْخَلِيِّ التَّرجِيحَ فِي قِرَاءَةِ (البر) نَصْبًا أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤْلَوَ أَعْرَفُ مِنَ الْخَلِيِّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الضَّمِيرَ مِنْ حِيثِ إِنَّهُ لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ، وَالْأَعْرَفُ يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ الْأَسْمَاءُ، وَغَيْرُ الْأَعْرَفِ الْخُبُرِ⁽²⁷⁾.

ويرى خالد الأزهري (البر) خبر "ليس" مقدم، وـ"أنْ تُوَلُوا" اسمها مؤخر، فقد توسط خبر "ليس" بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه، ويؤخذ من كلام المعني أنَّ رفع "البر" ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف⁽²⁸⁾.

وأما قراءة الرفع لقوله: (وليس البر) فقد أو لها الزجاج على أنها اسم ليس، ويكون قوله: (أنْ تُوَلُوا) خبراً⁽²⁹⁾، وهو تأويل وافقه عليه ابن زخلة⁽³⁰⁾، وتابعه القرطبي إلا أنَّ التأويل عنده: ليس البر توليتكم وجوهكم⁽³¹⁾. قال الأزهري: (الاختيار الرفع؛ لأنَّ (ليس) يرفع الاسم الذي يليه، ومن نصب فعلى أنه جعل اسم ليس (البر) (أنْ تُوَلُوا)، و(البر) خبره، وهو جائز، والرفع أجود القراءتين)⁽³²⁾.

ويرى أبو علي الفارسي في رفع قوله: (البرُّ) أن يكون (البرُّ) فاعلاً أولى؛ لأنَّ ليس تشبه الفعل وجعل الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده، ألا ترى أنك تقول: قام زيدٌ، فيلي الاسم الفعل، ولو لا أنَّ الفاعل أخص بهذا الموضع لم يجز هذا⁽³³⁾، واختار الرازي قراءة رفع: (البرُّ)، إذ زعم الرازي أنَّ ابن مسعود روى عنه أَنَّه قرأ: (لِيْسَ الْبُرُّ بِأَنَّ) والباء تدخل في خبر ليس⁽³⁴⁾.
وذهب العكيري كون الرفع اسماً لـ(ليس) وجعل: (أَنْ تُولُوا) خبراً لها، هذا يقوى؛ لأنَّ الأصل هو تقديم الفاعل على المفعول⁽³⁵⁾.

وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنَّ قراءة الرفع أولى وجهاً، إذ توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو قليلٌ، وذهب بعضهم إلى المنع منهنـ ابن دستورية تشبها لـ(ما) إذ إنَّ حكماً حرف فلا يجوز معها توسط خبرها⁽³⁶⁾، ورجحت قراءة الرفع عند السمين الحلبي؛ لأنَّه ولـ(ال فعل مرفوعه قبل منصوبه على أَنَّها اسم «ليس»، و«أنْ تُولُوا» خبرها في تأويل مصدر، والتقدير: ليس البرُّ توليتكم⁽³⁷⁾، وذهب الواحدي: أنَّ قراءة: (البرُّ) بالرفع والنـصب كليهما حسن؛ لأنَّ اسم ليس وخبرها اجتمعا في التعريف، فجاز أن يكون أحدهما أَيَّها كان اسمـاً والثاني خبراً⁽³⁸⁾.

ثانياً: الرفع على أنه اسم كان

﴿وَمَا كَانَ قَوْلُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرَنَا وَثَبَتْ أَقْدَامُنَا وَانْصَرَنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾
(آل عمران: 147).

قرأ الجمهور بالنصب قوله: (ومَا كَانَ قَوْلُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) بنصب (قوْلُم)⁽³⁹⁾.
وقرأ عبيد بن نعيم وهارون بن حاتم عن أبي بكر عن عاصم قوله: (ومَا كَانَ قَوْلُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) بفتح (قوْلُم)⁽⁴⁰⁾.
ذكر لنا أبو حفص النسفي التأويل النحووي لقراءة الجمهور وهي قراءة النصب لقوله: (قوْلُم) في قوله تعالى: (ومَا كَانَ قَوْلُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) إذ أَوْلَاهَا نحوياً على أَنَّها خبر لـ(كان)، ويكون (أنْ) مع الفعل اسمـاً لـ(كان) في قوله: (إِلَّا أَنْ قَالُوا)، فيكون التقدير حينئذ: (ومَا كَانَ قَوْلُمْ إِلَّا قَوْلُمْ) بفتح (قوْلُم) وهو اسمـاً (كان) وهنا نرى تقدم خبرـ (كان) على اسمها⁽⁴¹⁾.

ويرى الأخـشـ في {أَنْ قَالُوا} اسم رفع بـ {كان}؛ لأنَّ {أنْ} الخفـفةـ وما عملـتـ فيهـ منزلـةـ اسمـ تقولـ: «أَعْجَبْنـيـ أَنْ قـالـواـ»⁽⁴²⁾، وذهبـ الرـاجـ إلىـ أنـ الأـكـثرـ فيـ الكلـامـ هوـ جـعـلـ الـاسـمـ ماـ بـعـدـ إـلـاـ؛ ليـكونـ المعـنىـ: (ماـ كـانـ قـوـلـمـ إـلـاـ اـسـتـغـفـارـهـمـ)، أيـ: قـوـلـمـ: اـغـفـرـ لـناـ، وـكـمـاـ فيـ قولـهـ تـعـالـيـ: (فـمـاـ كـانـ جـوابـ قـوـمـهـ إـلـاـ أـنـ قـالـواـ)ـ (ماـ كـانـ حـجـتـهـمـ إـلـاـ أـنـ قـالـواـ)ـ والـقرـاءـةـ بـالـرـفـعـ تـجـعـلـ ماـ بـعـدـ إـلـاـ خـبـرـاـ لـ(كانـ)⁽⁴³⁾.

ويرى السمين الحلي أن قراءة النصب هي الأولى؛ لأنَّه إذا اجتمع معرفتان فالأولى أن يجعل الأعرف أسماء، و«أنْ» وصلتها أعرف؛ لأنَّها تشبه المضمر؛ ولأنَّها لا تضمِّر ولا توصِّف ولا يوصِّف بها، و«قولُهم» مضادٌ إلى المضمر فهو أقل تعريفاً، والتقدير في قراءة الجمهور: (وما كان قولُهم إلا قولُهم هذا الدعاء)⁽⁴⁴⁾، أما قراءة الرفع لقوله: (وما كان قولُهم إلا أنْ قالُوا) فقد ذهب الزجاج⁽⁴⁵⁾، وأبو حفص النسفي⁽⁴⁶⁾، والسمين الحلي⁽⁴⁷⁾، والقرطبي⁽⁴⁸⁾، أنَّ التأويل النحوي لقراءة الرفع هو اسم لـ(كان)، ويكون (أنْ) مع الفعل خبراً لـ(كان) في قوله: (إلا أنْ قالُوا)، فيكون التقدير: (وما كان قولُهم إلا قولُهم) بفتح (قولُهم) وهو اسم (كان) وهنا لا نرى تقدِّم خبر (كان) على اسمها، ويرى الفراء الصواب في رفع القول وأشباهه ونصب (أنْ)⁽⁴⁹⁾.

ثالثاً: الرفع على أنه فاعل كان التامة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدابَّرْتُم بِدِينِ إِلَيْ أَجَلٍ سَمِّي فَاقْتُبُو وَلَيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلِمَهُ اللَّهُ فَلِيَكْتُبْ وَلِيَمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحُقُوقُ وَلِيَقُلَّ اللَّهُ رَبُّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحُقُوقُ سَفِيهِاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يُسْتَطِعُ أَنْ يُمْلِلَ هُوَ فَلِيَمْلِلَ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رِجَالٌ فَرِجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا إِذَا دَرَكَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءِ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسَأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَيْ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنِي أَلَا تَرْتَبَوْا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حاضِرَةً تَدِيرُوهُنَا بَيْنَكُمْ فَلِيُسْعِيَكُمْ جِنَاحٌ لَا تَكْبُوْهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايعُوكُمْ وَلَا يَضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ إِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: 282).

قرأ الجمهور قوله تعالى: {إلا أنْ تكونَ تجَارَةً حاضِرَةً} بالرفع⁽⁵⁰⁾.

وقرأ عاصم وحده قوله تعالى: {إلا أنْ تكونَ تجَارَةً حاضِرَةً} بالنصب⁽⁵¹⁾.

أما قراءة الجمهور وهي قراءة الرفع لقوله تعالى: {إلا أنْ تكونَ تجَارَةً حاضِرَةً} فقد أوَّلَها نحوياً أبو حفص النسفي على أنَّ (تجارةً) مرفوعة على أنها فاعل (كان) التامة، ويكون التقدير: (إلا أنْ تحدث تجارةً أو تقع تجارةً)، أي: أن يكون في معنى (الكون): الحدث أو الوقع، وحيثند لـ(له)⁽⁵²⁾، وهو تأويل سيقه به الأخفش⁽⁵³⁾، والزجاج⁽⁵⁴⁾، وابن زنجلة⁽⁵⁵⁾، وأبو إسحاق الشعبي⁽⁵⁶⁾، والواحدي⁽⁵⁷⁾، والبغوي⁽⁵⁸⁾، والرازي⁽⁵⁹⁾، والعكبري⁽⁶⁰⁾، وأبو حيان الأندرلسي⁽⁶¹⁾، والسمين الحلي⁽⁶²⁾.

ويرى أبو جعفر الطبرى الرفع في (التجارة)؛ لإجماع القراء على ذلك، وقد شدَّ من قرأها بالنصب عنهم، ولا يعترض بالشاذ على الحجة⁽⁶³⁾.

قال أبو منصور الأزهري: (ومن رفع (تجارة حاضرة) جعل (كان) مكتفية بالاسم دون الخبر، وذلك كثير، و(حاضرة) من نعت (تجارة)، وذلك جائز في كلام العرب) (٦٤).

وذكر أبو حفص النسفي تأويلاً نحوياً آخر لقراءة الرفع لقوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَارَةً حَاضِرَةً} وهو أن تكون (كان) ناقصة، ويكون اسمها (تجارة)، أمّا خبرها هو (ال فعل) وهو قوله تعالى: {تُدِيرُوهَا بَيْنَكُمْ}، فيكون التقدير حينئذ: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَارَةً حَاضِرَةً دَائِرَةً بَيْنَكُمْ)، ومعنى الآية: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَارَةً حَاضِرَةً يَدَا يَبْدِي تُدِيرُوهَا بَيْنَكُمْ لِيَسْ فِيهَا أَجْلٌ وَلَا نَسِيَّةً) (٦٥)، ووافقه عليه العكبري (٦٦)،

ويرى أبو جعفر الطبرى أن بعض نحوي البصرة ذهبوا إلى أن (تجارة) مرفوعة؛ لأنّ معنى (كان): التمام، ولا حاجة إلى الخبر بها، ومعناها: (إِلَّا أَنْ تَوْجَدْ أَوْ تَقْعُ أَوْ تَحْدُثْ) (٦٧).

ذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ (كان) كلمة استعملت على معانٍ عدّة: - أحدها: أن تكون بمنزلة حادث، ووّقع، وذلك قوله: قد كان الأمر، أي بمعنى: وقع وحدث، والآخر: أن تخلع منه معنى الحدوث فتقى الكلمة مجردة للزمان، فتلزمها الخبر المنصوب، ونظير خلعهم معنى الحدث من كان وأخواتها، خلعهم معنى الاسم من التاء والكاف اللتين للخطاب في قوله: أنت وذلك، وذلك قوله: كان بكر نائماً، والثالث: أن تكون بمعنى صار (٦٨).

وأما قراءة النصب أعني - قراءة النَّصْب - فقد ذهب الأخفش إلى أن هذه قراءة لقوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَارَةً حَاضِرَةً} منصوبة على أنها خبر (كان)، بإضمار اسم إشارة (ذلك) هو اسم (كان)، وأما خبر (كان) فهو (تجارة)، فيكون التقدير حينئذ: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَلْكَ تَجَارَةً) (٦٩).

ويرى الفراء أن بنية (كان) ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب، فلا بد من الحاجة إلى ضمير الاسم في (كان) مع المنصوب؛ فلذلك يحتمل (كان) صاحباً مرفوعاً فأضموه مجھولاً (٧٠)؛ وبذلك أنّ العرب تنصب المنصوّات مع (كان) بإضمار مجھول معها في (كان)، كما في قوله: (إِنْ كَانَ طَعَاماً طَيِّباً فَأَنْتَ بِهِ) (٧١).

وذهب الزجاج إلى أنّ هذه القراءة أعني - قراءة عاصم - لقوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَارَةً حَاضِرَةً} هي منصوبة أيضاً على أنها خبر (كان)، ولكن التقدير عنده: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَدَائِنَةَ تَجَارَةً حَاضِرَةً) (٧٢)، ووافقه على ذلك النحاس (٧٣)، وأبو منصور الأزهري (٧٤)، وابن زنجلة (٧٥)، وهذا التقدير هو الأحسن عند السمين الحلي (٧٦)، وقد ردّ أبو علي الفارسي على ما ذهب إليه الزجاج في تقديره لقراءة عاصم فيرى عدم جواز كون التدابين اسم كان؛ لأنّ حكم الاسم أن يكون خبراً في المعنى، والتداين حق في ذمة المستدين، فلما كان ذلك لم يكن اسمًا لـ(كان)؛ لأنّ التداين معنى، وحين لم يجز كون التداين اسمًا لـ(كان)، وكذلك الأمر لم يجز أن يكون الحق اسمها؛ لأنّ الحق يراد به الدين (٧٧).

في حين ذهب أبو علي الفارسي إلى أن هذه القراءة منصوبة على إضمار لفظة: التجارة، فيكون التقدير: (إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة)⁽⁷⁸⁾، وهو تقدير تابعه فيه أبو إسحاق الثعلبي⁽⁷⁹⁾، والواحدى⁽⁸⁰⁾، والبغوى⁽⁸¹⁾، وأبو حفص النسفي⁽⁸²⁾، والرمخشري⁽⁸³⁾، والرازي⁽⁸⁴⁾، والبيضاوى⁽⁸⁵⁾، والشوكانى⁽⁸⁶⁾. وأضاف الرازي تقديرًا آخر لقراءة النصب لقوله تعالى: {إلا أن تكون تجارة حاضرة} إذ إنها منصوبة أيضًا على أنها خبر (كان)، ولكن التقدير: (إلا أن يكون الأمر والشأن تجارة)⁽⁸⁷⁾. وأضاف العكربى تقديرًا آخر لقراءة النصب على أن تكون خبر (كان) واسمها مضمون، والتقدير: (إلا أن تكون المبادعة تجارة)، والجملة في موضع نصب استثناء؛ لأنَّه استثناء من الجنس، فهو أمر باستشهاد كلِّ معاملة، باستثناء التجارة الحاضرة، ولله المثل الأعلى: (إلا في حال حضور التجارة)⁽⁸⁸⁾.

رابعاً: الرفع على أنه مبتدأ

﴿ولتجدهم أحقر الناس على حياة ومن الذين أشركوا يوْد أحدهم لو يعمر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب أَن يعمر والله بصير بما يعملون﴾ (البقرة: 96). قوله تعالى: (أن يعمر)، ذكر النحو والمفسرون وجوهاً عدداً في تأويلها: إذ ذهب الفراء والزجاج والقرطبي إلى أن (ما) بمعنى (ليس)، وأنْ (يعمر) اسم (ما)، كأنَّه قال: (ليس بمزحزحه من العذاب التعمير)⁽⁸⁹⁾.

ويرى الأخفش⁽⁹⁰⁾، وأبو حفص النسفي⁽⁹¹⁾، والعكربى⁽⁹²⁾، على أنها مبتدأ، ولله المثل الأعلى: (وما تعميره بمزحزحه). وذكر الطبرى إلى أنْ (أنْ) في: (أنْ يعمر) مرفوعة، بـ "مزحزحة"، وهو تكرير مع ما وهو عماد للفعل؛ وذلك لأنَّ العرب تستقبح النكرة قبل المعرفة⁽⁹³⁾.

وذهب الرمخشري، وأبو حفص النسفي، والقرطبي، وأبو حيان الأندلسي، والسمين الحلبي، إلى أنها فاعل (مزحزح)، والتقدير: (لا يمزحه من النار تعميره)⁽⁹⁴⁾.

وجوز الرمخشري تأويلاً آخر وهو أن يكون الضمير (هو) مبهماً (أنْ يعمر) تمييزاً له⁽⁹⁵⁾. وذكر الرازي⁽⁹⁶⁾، والعكربى⁽⁹⁷⁾ تأويلاً آخر على أنها بدل من الضمير (هو).

خامساً: الرفع على أنه خبر

﴿ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمتنون﴾ (مريم: 34). قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب قوله: (قول الحق) بالنصب⁽⁹⁸⁾. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي قوله: (قول الحق) بالرفع⁽⁹⁹⁾.

ذكر لنا أبو حفص النسفي تأويلاً نحوياً لقراءة النصب لقوله: (قول الحق)، لقد جاءت هذه القراءة: (قول الحق) منصوبة على المصدر (مفعول مطلق)، والتقدير: (أقول قول الحق)⁽¹⁰⁰⁾، وإلى ذلك ذهبت طائفة من المفسرين والنحوين منهم الزجاج⁽¹⁰¹⁾، وابن زنجلة⁽¹⁰²⁾، وأبو إسحاق الشعبي⁽¹⁰³⁾، والواحدي⁽¹⁰⁴⁾، والبغوي⁽¹⁰⁵⁾، وتابعه فيه العكبري⁽¹⁰⁶⁾، وأبو حيان الأندلسي⁽¹⁰⁷⁾، والسمين الحلبي⁽¹⁰⁸⁾.
وذهب الفراء إلى أن أكثر قراءة (قول الحق) بالنصب والمراد: حقاً، وبنصب القول يصير نعتاً لـ(عيسى) وهو الأصوب⁽¹⁰⁹⁾.

قال الزمخشري: (وَمَا انتصابه فعل المدح إن فسر بكلمة الله، وعلى أنه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة إن أريد قول الثبات والصدق، كقولك: هو عبد الله حقاً)⁽¹¹⁰⁾.
وأضاف لنا العكبري تأويلاً نحوياً آخر لقراءة النصب لقوله: (قول الحق)، إذ نصبت على أنها مفعول بإضمار فعل، وذلك بقوله: (وَقَدْ: التَّقْدِيرُ: أَعْنِي قَوْلُ الْحَقِّ)⁽¹¹¹⁾.
وأضاف لنا القرطبي تأويلاً نحوياً آخر لقراءة النصب لقوله: (قول الحق)، فقال: (وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ {قول الحق} بالنصب على الحال؛ أي: أقول قولاً حقاً، والعامل معنى الإشارة في "ذلك")⁽¹¹²⁾.
وأما قراءة الرفع فقد ذكر لنا أبو حفص النسفي تأويلاً نحوياً لهذه القراءة لقوله: (قول الحق)، إذ جاءت هذه القراءة: (قول الحق) مرفوعة على أنها خبر لم يبدأ مخدوف، والتقدير: (هو قول الحق)⁽¹¹³⁾، وهو تأويل ذكره طائفة من المفسرين والنحوين منهم أبو جعفر الطبراني⁽¹¹⁴⁾، والزجاج⁽¹¹⁵⁾، وأبو علي الفارسي⁽¹¹⁶⁾، وأبو إسحاق الشعبي⁽¹¹⁷⁾، والرازي⁽¹¹⁸⁾، والسمين الحلبي⁽¹¹⁹⁾.
وذكر ابن خالويه تأويلاً آخر لقراءة الرفع لقوله: (قول الحق)، على كونه بدلاً من (عيسى)⁽¹²⁰⁾.

سادساً: الرفع على العطف

﴿إِنَّمَا قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَّا يَتَفَجَّرْ مِنْهُ الْأَهْمَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَسْقُقَ فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: 74)

ذكر أبو حفص النسفي تأويلاً لقراءة الرفع لقوله: (أشد) إذ رفعت عطفاً على معنى الكاف في قوله: (الحجارة)؛ إذ إن معنى: (الحجارة): (مثل الحجارة)، فيكون معنى الكلام: مثل الحجارة أو أشد⁽¹²¹⁾، وهذا ما ذهب أبو جعفر الطبراني⁽¹²²⁾، والنحاس⁽¹²³⁾، وتابعه فيه الرازي⁽¹²⁴⁾، والعكبري⁽¹²⁵⁾، والقرطبي⁽¹²⁶⁾، وقال الزمخشري: (أو مثل الزجاج): (أو مثل أشد قسوةً حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه)⁽¹²⁷⁾.

وذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي تأويلاً آخر لقراءة الرفع لقوله: (أشدُّ) إذ إنَّ الحرف (أو) معناه (بل) فتقدير الكلام: بل أشدُّ قسوة فلهذا ارتفع أشدُّ على الخبر وليس بنسب على الحجارة⁽¹²⁸⁾، وتابعه الأخفش⁽¹²⁹⁾، والرجاج⁽¹³⁰⁾،

والمعنى في هذه القراءة عند أبي جعفر الطبرى تكرار "هي" عليه، والتقدير: (فهي كالحجارة، أو هي أشدُّ قسوة من الحجارة)⁽¹³¹⁾، وذهب الواحdy: إلى أنَّ (أشدُّ) ارتفع، بإضمار: هي، معنى: أو هي أشدُّ، بتقدير: بل أشدُّ قسوة⁽¹³²⁾، وفي ذلك وافقه السمين الحلبي في حوار كون (أشدُّ) خبراً لـ(مبتدأ) مخدوف أي: أو هي أشدُّ⁽¹³³⁾.

وذكر الزجاج تأويلاً لقراءة الجر لقوله: (أو أشدُّ قسوة) وهو الجر بمعنى الكاف على الأصل⁽¹³⁴⁾، وجوز القرطبي (أو أشدُّ) نصباً عطفاً على الحجارة⁽¹³⁵⁾ ووجه قراءة «أشد» بالفتح عند السمين الحلبي عطف على «الحجارة»، أي: فهي كالحجارة أو كأشدَّ منها⁽¹³⁶⁾، ويرى أبو حيَّان الأندلسي أنَّ حرف أو في قوله: (أو أشدُّ قسوة) جاءت بعدَ معاني: الْوَاوُ، أَوُ، الشَّكُّ، الإِبَاحَةُ، الْتَّنْوِيَعُ، التَّخْيِيرُ⁽¹³⁷⁾

سابعاً: الرفع على أنه فاعل

﴿فَقَبِيلَاهَا رَبِيعًا بَقِيَوْلَ حَسَنَ وَأَبْنَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمُحَرَّابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرِيمَ أَنِّي لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (آل عمران: 37). فرأى ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب قوله: (وكفلها زكرياً) بتخفيف فاء كفلها، و(زكرياء) ممدود وبالرفع⁽¹³⁸⁾، وقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر قوله: (وكفلها زكرياً) بتشدد فاء كفلها، و{زكرياء} بالمد والنصب⁽¹³⁹⁾، وحمزة والكسائي يشددان (كفلها)، ويقصران (زكريا)⁽¹⁴⁰⁾، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي قوله: (وكفلها زكرياً) بتشدد فاء كفلها، و{زكرياء} بالقصر⁽¹⁴¹⁾.

ذكر أبو حفص النسفي تأويلاً نحوياً لقراءة التخفيف والرفع لقوله: (وكفلها زكرياً) بتخفيف فاء كفلها، ورفع زكرياً، إذ إنَّ المعنى عنده: ضمها إلى نفسه، وبهذا يكون: (زكرياً) فاعلاً مرفوعاً⁽¹⁴²⁾، وهو تأويل وافقه عليه القرطبي⁽¹⁴³⁾، والسمين الحلبي⁽¹⁴⁴⁾.

واللحجة عند أبي علي الفارسي في تخفيف (كفلها) هو قوله: چ ي ب چ⁽¹⁴⁵⁾؛ فلذلك ارتفع (زكرياء)؛ لإسناد الكفالة إليه⁽¹⁴⁶⁾.

ويرى الرازي أنَّ معنى قراءة الرفع والمد (ضمها زكرياء إلى نفسه)، وهو المختار؛ لأنَّه يناسب قوله: {أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيمَ} وهو الأَكْثَر⁽¹⁴⁷⁾.

والذي يراه السمين الحلبي في قراءة الباقي تخفيف (كفل) عندهم متعدّل مفعول واحد وهو ضمير مرئي، ورفع «زكرياء» بالفاعلية، دون مخالفة بين القراءتين؛ لأنَّ الله لَمَّا كَفَّلَهَا إِيَاهُ كَفَّلَهَا، وفي قراءتهم ممدود مرفوع على الفاعلية⁽¹⁴⁸⁾.

واما قراءة التشديد والنصب لقوله: (كَفَّلَهَا زَكْرِيَا) بتشديد الفاء ونصب زكرياء فقد أولاً أبو حفص على أَنَّها مفعول به، المعنى: (جعل الله زكرياء كافلها وضامها إلى نفسه)، فيكون زكرياء حينئذ مفعولاً به⁽¹⁴⁹⁾، وهذا ما ذهب إليه أبو جعفر الطبراني⁽¹⁵⁰⁾.

وأضاف أبو علي الفارسي تقديرًا آخر لقراءة التشديد والنصب وذلك في قوله: (فَأَمَّا مَنْ قَالَ: (وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَا)) فشدد الفاء، فإنَّ (كفلت) يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو: غُرم زيد مالاً، وغرمت زيداً مالاً، وفاعل كفّلها فيمن شدد الضمير العائد إلى رجُلها من قوله: (فَتَقْبَلَهَا رُجُلٌ يَقْبُولُ حَسْنَةً وَأَنْبَتَهَا بَنَةً حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَاً كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكْرِيَاً الْمُحَرَّابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرِيمُ أَنِّي لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ)⁽¹⁵¹⁾، وزكرياء الذي كان فاعلاً قبل تضييف العين صار مفعولاً ثانيةً بعد تضييف العين)⁽¹⁵²⁾، ووافقه العكبري⁽¹⁵³⁾.

ويرى القرطبي في تشديد (وكفّلها)، كونه متعدياً إلى مفعولين، المعنى: وَكَفَّلَهَا رُجُلٌ زَكْرِيَا، بتقدير: أَلْزَمَهُ كفالتها وقدر ذلك عليه ويسره له⁽¹⁵⁴⁾.

الخاتمة

بعد هذه الجولة الماتعة في هذا الكتاب المبارك رشحت بعض الأمور التي نحسها على جانب من الأهمية، وهي:

- 1- ضم كتاب: (التبسيير في التفسير) عدة أوجه من القراءات القرآنية، إذ لم يكتف بقراءات الجمهور فقط بل احتوى القراءات الشاذة أيضًا.
- 2- إنَّ الألفاظ التي تدلُّ على التأويل النحوي عند النسفي هي: التقدير غالباً، وذكر أيضاً لفظة: الوجه.
- 3- بين أبو حفص النسفي تأويلاً نحوياً واحداً لقراءة ما، في حين هناك أكثر من تأويل نحوى لقراءة أخرى.
- 4- لم يكتف أبو حفص النسفي بتأويل قراءات الجمهور فقط، بل قام بتأويل القراءات المنصوبة أيضاً.
- 5- إنَّ التأويل النحوي عند أبي حفص النسفي كان امتداداً لتأويلات نحوية سابقة جاءت من نحاة ومفسرين، وفي الوقت نفسه رأينا بعض النحاة والمفسرين من تابعه في تأويلاته.

- 6- إنَّ تغيير الرتبة يظهر جماليةً؛ وذلك في ضوء ما يخفيه على السياق من طاقة التعبير، فضلاً عن الدلالات المتعددة التي تتخلق في ضوء ظواهر مراده في هذا الأسلوب أو ذاك.
- 7- اقتصرنا في هذا البحث على التأكيد على التأويل النحووي عند النسفي للقراءات المروفة وتوسعاً بما طبقاً لعنوان البحث إلَّا أنَّا لم نحمل التأويل النحووي من قبل غيره من العلماء.
- 8- كان أبو حفص يميل إلى الاختصار في تأویلاته النحوية دون توسيع وتعقيدات؛ ولذلك كانت واضحةً وجليّةً ومفهومه لدى القارئ.
- 9- كان أبو حفص أميناً في نسبة القراءات إلى أصحابها، ورأينا ذلك واضحاً عندما رجعنا إلى مصادر كتب القراءات.
- 10- لم يقم أبو حفص النسفي بالرد على غيره من العلماء، إذ إنَّ كتابه كان حالياً باتاتاً من هذا الأمر.
- 11- إنَّ تغيير الحالة الإعرابية يؤدي إلى تغيير المعنى، كما رأينا ذلك في الشرح.
- 12- تعلم الإعراب بأوجه مختلفة من خلال تعدد التأویلات النحوية من قبل أبي حفص ومن سبقه ومن تبعه من النحاة والمفسرين.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الإحکام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو الحسن سید الدین علی بن أبي علی بن محمد بن سالم الغلبي الأدمي (المتوفى: 631ھ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، (ط1)، 1404، تحقيق: د. سید الجميلي.
 - أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، لحمد بن عبد الرحمن الخمسين، الناشر: دار الصمعي، المملكة العربية السعودية.
 - أصول النحو العربي في نظر النحاة وأئمَّة مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عبد، أستاذ النحو والصرف والعروض، بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة، (ط4)، 1411هـ-1989م.
 - إعراب القرآن، لأبي جعفر الثعلباني، أخذ بن محمد بن إسماعيل بن يوسف المراوي (المتوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
 - الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، (ط15) – أيام مايو 2002م.
 - الاقتراح في أصول النحو، للعلامة الإمام جلال الدين السيوطي (المتوفى 911هـ)، المحقق: عبد الحكيم عطية، وراجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروقى، ط: الثانية 1427هـ-2006.
 - الإكليل في المشايخ والتأویل، المؤلف: تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الجنبي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد الشيمي شحاته، الناشر: دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر.
 - البحر الخيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقى محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420هـ.
 - تاريخ إربل، للمبارك بن أحد بن المبارك بن موهوب النخعي الإربلي، المعروف باسم المستوفى (المتوفى: 637هـ)، تحقيق: سامي بن سيد حماس الصقار، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، عام النشر: 1980م.
 - التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكري (المتوفى: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوى، الناشر: عيسى الباجي وشريكه.

11. تفسير التسir في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخبر ابن الجوزي، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، تحقيق د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان – الأردن / عمان، (ط 1)، 1421هـ – 2000م
12. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، (ط 1) 1403هـ – 1983م
13. التسir في التفسير، لأبي حفص التسفي نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد التسفي الحنفي (المتوفى: 537هـ)، تحقيق: ماهر أديب جبوش، وزملائه، الناشر: دار اللباب للدراسات وتحقيق المخطوطات – تكريباً – لبنان، الطبعة الأولى: 1440هـ – 2019م.
14. جامع البيان في تأويل القرآن، لحمد بن حمير بن يزيد بن كثير بن غالب الهمي، أبو جعفر الطبرى (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: أحد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420هـ – 2000م.
15. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري المخزجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 1423هـ / 2003م.
16. الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن قيم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباعة، ط 5، 1416هـ / 1995م.
17. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: 775هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانة – كراتشي.
18. حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبو رزعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403هـ)، تحقيق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني.
19. الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكمم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، 1401هـ.
20. الحجة للقراء السبع، للحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، تحقيق: بدر الدين فهوجي – بشير جونجابي، راجعه ودقة: عبد العزيز رياح – أحمد يوسف الم haciq، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط 2، 1413هـ – 1993م.
21. الدر المصنون في علوم الكتاب المكون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الخلبي (المتوفى: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الحرّاط، الناشر: دار القلم، دمشق.
22. زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدى، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، (ط 1)، 1422هـ.
23. شرح التصریح علی التوضیح او التصریح ببعض المضمون التوضیحی في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بکر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زین الدین المصري، وكان یعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، (ط 1) 1421هـ / 2000م.
24. العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (المتوفى: 455هـ)، تحقيق: (الدكتور زهير زاهد – الدكتور خليل العطية) (كلية الآداب – جامعة البصرة)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، عام النشر: 1405هـ.
25. غريب الحديث، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، (ط 1)، 1405 – 1985م.
26. فتح القدیر الجامع بين فن الروایة والدراية من علم التفسیر، تأییف: محمد بن علي بن محمد الشوكانی، دار النشر: دار الفكر – بيروت.
27. الكشاف عن حقائق النزيل وعيون الأقاویل في وجوه التأویل، لأبي القاسم محمود بن عمر الرمخشري الخوارزمي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدى.
28. الكشف والبيان عن تفسیر القرآن، لأحد بن محمد بن إبراهيم العلي، أبي إسحاق (المتوفى: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتقديم: الأستاذ نظیر الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط 1، 1422هـ – 2002م.
29. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: دائرة المعرفة النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمى للطبوعات بيروت – لبنان، (ط 2)، 1390هـ / 1971م.
30. المبسوت في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبي بكر (المتوفى: 381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاکیمی، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: 1981م.
31. المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإیضاح عنها، لأبی الفتح عثمان بن جنی الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط: 1420هـ – 1999م.
32. ختار الصحاح، لزین الدین أبي عبد الله محمد بن أبي بکر بن عبد القادر الحنفی الرازی (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: یوسف الشیخ محمد، الناشر: المکتبة العصریة – الدار النمودجیة، بيروت – صیدا، ط 5، 1420هـ / 1999م.

33. معانى القرآن للأخفش [معتلن]، لأبي الحسن الجاشعي بالولاء، البليخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراءة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط 1)، 1411 هـ - 1990 م.
34. معانى القراءات للأهرى، لحمد بن عبد الله الأهرى الهموى، أبي منصور (المتوفى: 370هـ)، الناشر: مركز البحوث فى كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (ط 1)، 1412 هـ - 1991 م.
35. معانى القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السرى بن سهل، أبي إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبد شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م.
36. معانى القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: 338هـ)، تحقيق: محمد علي الصابونى، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، (ط 1)، 1409.
37. معانى القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدليمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاشى / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار مصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط 1.
38. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط 1)، 1414 هـ - 1993 م.
39. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: اتحاد الكتاب العرب، ط: 1423 هـ - 2002.
40. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التبّعى الرازى الملقب بفخر الدين الرازى خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 3 - 1420 هـ.
41. أصول النحو، كود المادة: GARB5353، المرحلة: ماجستير، المؤلف: منهاج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية: 1/135.
42. التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين (دراسة أصولية فكرية معاصرة)، إعداد: إبراهيم محمد طه بويداين، إشراف: الأستاذ الدكتور حسام الدين عفانة، رسالة ماجستير، جامعة القدس، الدراسات العليا، قسم الدراسات الإسلامية.
43. ظاهرة التأويل النحووي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير للطالب: محمد عبد القادر هنادي، إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد مكي الأنصارى، جامعة أم القرى بمكة المكرمة كلية اللغة العربية قسم الدراسات العليا الفرع اللغوي

المواضيع:

- (1) ينظر: الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن قيم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، (ط 5)، 1416 هـ - 143 م: 1995.
- (2) ينظر: مختار الصحاح: لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازى (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، (ط 5)، 1420 هـ / 1999 م: 1/25، ومعجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: اتحاد الكتاب العرب، ط: 1423 هـ - 2002 م: 1/158.
- (3) غريب الحديث، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، (ط 1)، 1405 هـ - 1985 م: 371.
- (4) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، أستاذ النحو والصرف والعروض، بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة، (ط 4)، 1414 هـ - 1989 م: 157، وينظر: ظاهرة التأويل النحووي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير للطالب: محمد عبد القادر هنادي، إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد مكي الأنصارى، جامعة أم القرى بمكة المكرمة كلية اللغة العربية قسم الدراسات العليا الفرع اللغوي: 8.
- (5) الاقتراح في أصول النحو، للعلامة الإمام جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: عبد الحكيم عطية، وراجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروقى، ط: الثانية 1427 هـ - 2006 م: 62، وينظر: أصول النحو، كود المادة: GARB5353، المرحلة: ماجستير، المؤلف: منهاج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية: 1/135.
- (6) ظاهرة التأويل النحووي في القرآن الكريم: 8.
- (7) أصول النحو، كود المادة: GARB5353، (ط 1)، 135/1: GARB5353

- (8) ينظر: تاريخ إربيل، للمبروك بن أحمد بن المبارك بن موهوب النخمي الإربيلي، المعروف بابن المستوفى (المتوفى: 637هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خناس الصقار، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، عام النشر: 1980 م: 593/2، ومعجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأدب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط1)، 1414 هـ - 1993 م: 2098/5، والأعلام، لغير الدين بن محمود بن علي بن فارس، الوركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملاتين، (ط15) - أيام مايو 2002 م، 61-60/5.
- (9) لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي على بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: دائرة المعرفة الناظمية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، (ط2)، 1390هـ / 1971 م: 327/4، وينظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، محمد بن عبد الرحمن الحميس، الناشر: دار الصديعى، المملكة العربية السعودية: 1/132.
- (10) ينظر: الأعلام، للوركلي: 5/60-61.
- (11) ينظر: الجواهر المضية في طبقات الخنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محبي الدين الخنفي (المتوفى: 775هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي: 1/86، 383، 394.
- (12) ينظر: تحقيق كتاب التبسيير في التفسير: 7.
- (13) ينظر: العنوان في القراءات السبع: لأبي طاهر إسماويل بن خلف بن سعيد المقري الأنصاري السرقسطي (المتوفى: 455هـ)، تحقيق: (الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية) (كلية الآداب - جامعة البصرة)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، عام النشر: 1405هـ / 1/73.
- (14) ينظر: تحرير التبسيير في القراءات العشر، لشمس الدين أبي المختر ابن المغزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، تحقيق د. أحد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان -الأردن / عمان، (ط 1)، 1421هـ - 2000 م: 1/300.
- (15) ينظر: معاني القرآن واعرفا: لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الراجح (المتوفى: 311هـ)، تحقيق: عبد الحليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، (ط 1) 1408هـ - 1988 م: 1/246.
- (16) ينظر: الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق - بيروت، (ط 4)، 1401هـ / 1/92.
- (17) ينظر: حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبي رزعة ابن زخلة (المتوفى: حوالي 403هـ)، تحقيق الكتاب ومعلق حواسمه: سعيد الأفناني: 1/123.
- (18) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبي إسحاق (المتوفى: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط: الأولى 1422هـ - 2002 م: 2/49.
- (19) ينظر: التبسيير في التفسير، لأبي حفص النسفي نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي الخنفي (المتوفى: 537هـ)، تحقيق: ماهر أديب جبوش، وزملاؤه، الناشر: دار الباب للدراسات وتحقيق المخطوطات - تركيا - لبنان، عام النشر: 1440هـ - 2019 م: 3/65.
- (20) الماجماع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري المخرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، (ط 2) 1423هـ / 2003 م: 2/238.
- (21) ينظر: الحجة للقراء السبع: للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبي علي (المتوفى: 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جوخياني، راجعه ودققه: عبد العزيز رياح - أحمد يوسف الدقاد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - دمشق / بيروت، (ط 2)، 1413هـ - 1993 م: 2/270، ومفاتيح الغيب = التفسير الكبير: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التبّي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، (ط 3) - 1420هـ / 5/213.
- (22) المختسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن حني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط: 1420هـ - 1999 م: 1/117.
- (23) المختسب: 1/117.
- (24) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العككري (المتوفى: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البالي الحلبي وشريكه: 1/143.
- (25) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 2/238.
- (26) ينظر: البحر الخيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقى محمد جمبل، الناشر: دار الفكر - بيروت، (ط: 1420هـ) 2/131.

- (27) ينظر: الدر المصنون في علوم الكتاب المكون: لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، تحقيق: الدكتور محمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق: 244/2-245.
- (28) ينظر: شرح التصریح على التوضیح أو التصریح بضمون التوضیح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بکر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زین الدين المصري، وكان يعرّف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، (ط1) 1421هـ-2000م: 242/1-243.
- (29) ينظر: معانی القرآن واعرابه: 1/246.
- (30) ينظر: حجة القراءات: 1/123.
- (31) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 2/238.
- (32) معانی القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري المروي، أبي منصور (المتوفى: 370هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (ط1)، 1412هـ - 1991م: 1/191.
- (33) ينظر: الحجة للقراء السبع: 2/270.
- (34) ينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: 5/213.
- (35) ينظر: البيان في إعراب القرآن: 1/143.
- (36) ينظر: البحر الخيط: 2/131.
- (37) ينظر: الدر المصنون: 2/244.
- (38) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 1/261، ومفاتيح الغيب = التفسير الكبير: 5/212.
- (39) ينظر: الإتحاف: 1/229.
- (40) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: 3/990.
- (41) ينظر: التيسير في التفسير: 4/306.
- (42) ينظر: معانی القرآن للأخفش [متعلق]، لأبي الحسن المخاشعي بالولاء، البليخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط1)، 1411هـ - 1990م: 1/235-236.
- (43) ينظر: معانی القرآن واعرابه: 1/477.
- (44) ينظر: الدر المصنون: 3/433.
- (45) ينظر: معانی القرآن واعرابه: 1/477.
- (46) ينظر: التيسير في التفسير: 4/306.
- (47) ينظر: الدر المصنون: 3/433.
- (48) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 4/231.
- (49) ينظر: معانی القرآن: 1/237.
- (50) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: 3/1008، وينظر: النشر في القراءات العشر: 2/237.
- (51) ينظر: المسوط في القراءات العشر: لأحمد بن الحسين بن مهران النسابوري، أبي بكر (المتوفى: 381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، عام النشر: 1981م: 1/155، والإتفاق في القراءات السبع: 1/308.
- (52) ينظر: التيسير في التفسير: 3/430، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: 2/296.
- (53) ينظر: معانی القرآن: 1/205.
- (54) ينظر: معانی القرآن واعرابه: 1/365.
- (55) ينظر: حجة القراءات: 1/151.
- (56) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 2/296.
- (57) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 1/405، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1/193.
- (58) ينظر: معلم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البعوي: 1/396.
- (59) ينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: 7/85.
- (60) التبيان في إعراب القرآن: 1/231.
- (61) ينظر: البحر الخيط: 2/739.

- (62) ينظر: الدر المصنون:2/673، والباب في علوم الكتاب:4/502.
- (63) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن:6/80.
- (64) معاني القراءات للأزهري:1/235-236.
- (65) ينظر: التيسير في التفسير:3/430، والكشف والبيان عن تفسير القرآن:2/296.
- (66) ينظر: البيان في إعراب القرآن:1/231.
- (67) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن:6/82.
- (68) ينظر: الحجة للقراء السبعية:2/436.
- (69) ينظر: معاني القرآن:1/205.
- (70) ينظر: معاني القرآن:1/186.
- (71) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن كثير بن غالب الأملاني، أبي جعفر الطبرى (المتوفى: 103هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، (ط 1)، 2000 م - 1420 هـ .80/6.
- (72) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:1/366.
- (73) ينظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر التّحّاسِ أَحَدُ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ يُونُسِ الْمَرَادِيِّ النَّحْوِيِّ (المتوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط 1)، 1421هـ:138/1.
- (74) ينظر: معاني القراءات للأزهري:1/235.
- (75) ينظر: حجة القراءات:1/151.
- (76) ينظر: الدر المصنون:2/673، والباب في علوم الكتاب:4/502.
- (77) ينظر: الحجة للقراء السبعية:2/441-440.
- (78) ينظر: المصدر نفسه:2/441.
- (79) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن:2/296.
- (80) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن الجديد:1/405.
- (81) ينظر: معلم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي:1/395.
- (82) ينظر: ينظر: التيسير في التفسير:3/429.
- (83) ينظر: الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدى:1/354.
- (84) ينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير:7/98.
- (85) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل:1/164.
- (86) ينظر: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت:1/302.
- (87) ينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير:7/98.
- (88) ينظر: البيان في إعراب القرآن:1/231.
- (89) ينظر: معاني القرآن:1/51، معاني القرآن وإعرابه:1/178، والمجامع لأحكام القرآن:2/34.
- (90) معاني القرآن:1/145.
- (91) ينظر: التيسير في التفسير:2/349.
- (92) ينظر: البيان إعراب القرآن:1/96.
- (93) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن:2/374.
- (94) الكشاف:1/194، والتيسير في التفسير:2/349، والمجامع لأحكام القرآن:2/34، والبحر الخيط:1/505، والدر المصنون:2/14.
- (95) الكشاف:1/194.
- (96) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير:3/610.
- (97) البيان إعراب القرآن:1/96.
- (98) ينظر: معاني القراءات للأزهري:2/135.

- (99) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 201/5.
- (100) ينظر: التبییر فی التفسیر: 194/10.
- (101) ينظر: معانی القرآن واعرایه: 3/329.
- (102) ينظر: حجة القراءات: 183/1.
- (102) التبیان فی إعراب القرآن: 874/2.
- (103) ينظر: الكشف والبيان عن تفسیر القرآن: 6/215.
- (104) ينظر: الوسيط فی تفسیر القرآن الجید: 3/183.
- (105) ينظر: معلم التنزيل فی تفسیر القرآن = تفسیر البغوي: 3/233.
- (106) التبیان فی إعراب القرآن: 874/2.
- (107) ينظر: البحار الخیط: 7/260.
- (108) ينظر: الدر المصنون: 7/598.
- (109) ينظر: معانی القرآن: 2/168.
- (110) الكشاف: 3/18.
- (111) التبیان فی إعراب القرآن: 874/2.
- (112) الجامع لأحكام القرآن: 11/106.
- (113) ينظر: التبییر فی التفسیر: 10/194.
- (114) ينظر: جامع البيان فی تأویل القرآن: 18/194.
- (115) ينظر: معانی القرآن واعرایه: 3/329.
- (116) الحجة للقراء السبع: 5/202.
- (117) ينظر: الكشف والبيان عن تفسیر القرآن: 6/215.
- (118) ينظر: مفاتیح الغیب = التفسیر الكبير: 21/537.
- (119) ينظر: الدر المصنون: 7/598.
- (120) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 1/238.
- (121) ينظر: التبییر فی التفسیر: 2/272.
- (122) ينظر: جامع البيان فی تأویل القرآن: 2/237.
- (123) ينظر: إعراب القرآن: 1/61.
- (124) ينظر: مفاتیح الغیب = التفسیر الكبير: 3/555.
- (125) ينظر: التبیان فی إعراب القرآن: 1/79.
- (126) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 1/464.
- (127) الكشاف: 1/183.
- (128) ينظر: الجمل في النحو: 1/310.
- (129) ينظر: معانی القرآن: 1/115.
- (130) معانی القرآن واعرایه: 1/156.
- (131) ينظر: جامع البيان فی تأویل القرآن: 2/238.
- (132) ينظر: الوسيط فی تفسیر القرآن الجید: 1/158.
- (133) ينظر: الدر المصنون: 1/437.
- (134) ينظر: معانی القرآن واعرایه: 1/156.
- (135) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 1/464.
- (136) ينظر: الدر المصنون: 1/437.
- (137) ينظر: البحار الخیط: 1/423.

